﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَاۚ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦۚ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٤١﴾﴾ [الرّعد: 41]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

بعد الإعلام بالمتوقّع الموعود به، يأتي الوقوع للعذاب بإرادة الله سريع الحساب

لمّا وعد الله تعالى نبيَّه ﷺ في الآية السّابقة بأن يُريهُ بعضَ ما وعده من رؤيته عذابَهم أو أن يتوفّاه قبل ذلك؛ بيَّن في هذه الآية أنَّ آثارَ حصولِ تلكَ المواعيد وعلاماتها قد ظهرت وقَويتْ بذِكْرِ تباشير إيقاع العذاب بهم، فطيّب نفسَ النّبيّ ﷺ بذِكْر تلك التّباشير[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿نَنقُصُهَا﴾: لفظةُ النَّقْصِ تدلُّ على خِلافِ الزّيادَةِ، يُقال: نَقَصَ الشَّيءُ، ونَقَصْتُهُ أنا، وهو مَنْقوصٌ، والنَّقْصُ أيضًا: الخُسْرانُ في الحَظِّ، والنُّقصانُ: المصدَرُ، والنَّقيصَةُ: العَيبُ؛ يُقالُ: ما به نَقيصَةٌ؛ أيْ: شَيءٌ يَنْقُصُ، ومَرجِعُ البابِ كُلِّهِ إلى هذا[2]. والمقصود بالنَّقص في الآية: إزالة بَعض الشَّيء، والمُراد بانتقاص الأرْض: موتُ أشرافِها وكبرائها وذهابُ العلماء منها[3]؛ لأنَّ النَّقْصَ لا يَكونُ في ذاتِ الأرضِ ولا يُرَى نَقْصٌ فيها، ولكنَّهُ يقعُ فيمَنْ عليها[4]، أو أنَّ معنى نقْصِ الأرضِ: أنْ يفتَحَ لأهل الإسلام ديارَ المُشركينَ أرضًا بعدَ أرضٍ، فتَنْقُص دارُ الكُفّارِ، وتزيد دارُ الإسلام.

2) ﴿أَطْرَافِهَا﴾: الطّاءُ والرّاءُ والفاءُ تدُلُّ تصريفاتُها على حَدِّ الشَّيْءِ وحَرْفِهِ[5]، والأطْرافُ: جَمْعُ طَرَفٍ، وهو جانِبُ الشَّيءِ، يُقالُ:

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 10/64، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/27.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (نقص).
(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/163، وطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 7/497.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/171.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (طرف).

أصَبْتُ طَرَفًا مِن الشَّيءِ؛ أيْ: جانِبَهُ، وأطْرافُ الأرضِ: جَوانِبُها[1]، وطَرَفُ الشَّيْءِ: نِهايَتُهُ وآخِرُهُ؛ ومِنه سُمّيت الأصابِعُ ونَحْوُها مِن أعْضاءِ البَدَنِ أطْرافًا[2]؛ لأنَّها على جَوانِبِ الجَسَدِ، ويَأْتي الطَّرَفُ أيضًا بِمَعْنَى: النّاحية، تَقولُ: تَطَرَّفَ فُلانٌ: إذا تَباعَدَ إلى ناحيةٍ[3]، وطَرَفا الرَّجُلِ: لِسانُه وفَرْجُهُ، ويُطْلَقُ الطَّرَفُ على الطّائِفَةِ والمَجْموعَةِ، ومِنْهُ أطْرافُ الرَّجُلِ: وهم أقارِبُهُ[4]. والمقصود بالأطراف بالآية: جمع طرَف، وهو جانبُ الشَّيْء، والمُراد: أنَّ نقصَ الأطراف مِن الشَّيْء موصِّل إلى تَوْهينِه وإزالته[5].

3) ﴿لَا مُعَقِّبَ﴾: العَيْنُ والقافُ والباءُ تدور اشتقاقاتُها على مَعْنى تَأْخيرِ شَيءٍ وإتيانِه بعدَ غيرِه، وكُلُّ شَيْءٍ يَعْقُبُ شَيئًا فهو عَقيبُهُ[6]، وعَقِبُ الرَّجُلِ: ولَدُه وولدُ ولَدِهِ الباقونَ من بَعْدِه، والتَّعْقيبُ: أن يُؤتى بشيْءٍ بعدَ آخرَ، ويُطْلَقُ على انصرافكَ راجعًا من أمْرٍ أرَدْتَه، والمُعقِّبُ من يَكُرُّ على الشَّيء فيُبطلُه، وحقيقته: الّذي يعقُب الشَّيء بالإبطال، ومنه يُسمَّى الّذي يطلبُ حقًّا من آخر مُعقِّبًا؛ لأنَّه يعقُب غريمَه ويتبعه للتَّقاضي[7]، والمُعقِّب: الَّذي أُغير عليه فحُربَ فأغارَ على الَذي كانَ أغارَ عليه فاسترجعَ مالَه. وأمّا قَوْله ﷻ: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾؛ فإنَّ الفرّاء قالَ: معناهُ لا رادّ لِحُكْمِهِ إذا حَكَم شيئًا، قالَ: والمُعقِّب: الَذي يكُرُّ على الشَّيء؛ ولا يكرُّ أحدٌ على ما أحكمه اللّه[8]، وهو المُراد بالآية.

4) ﴿لِحُكْمِهِۦ﴾: الحاءُ والكافُ والميمُ تدلُّ اشْتِقاقاتُها على مَعْنى المَنْعِ، وأوَّلُ ذلكَ: الحُكْمُ، وهو المَنْعُ مِنَ الظُّلْمِ، وكُلُّ شَيْءٍ مَنَعْتَهُ مِن الفَسادِ فقد حَكَمْتَهُ وأحْكَمْتَهُ[9]، والحُكْمُ أيضًا: القَضاءُ والفَصْلُ، تَقولُ: حَكَمْتُ بَيْنَهُما إذا قَضَيْتَ، ويأْتي بِمَعْنى: الشَّيْءِ الحَسَنِ المُتْقَنِ، والجَمْعُ: أحْكامٌ، والإحْكامُ: الحُسْنُ والإتْقانُ، يُقال: أحْكَمْتُ صُنْعَ الشَّيءِ؛ أيْ:

(1) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن عبّاد، المحيط في اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (طرف).
(2) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن عبّاد، المحيط في اللّغة: (طرف).
(3) ابن منظور، لسان العرب: (طرف).
(4) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن عبّاد، المحيط في اللّغة: (طرف).
(5) الرّاغب، تفسير الرّاغب الأصفهانيّ: 3/846.
(6) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (عقب).
(7) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة: (عقب).
(8) الفرّاء، معاني القرآن: 2/66، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (عقب).
(9) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (حكم).

أتْقَنْتَهُ، والحَكيمُ: المُتْقِنُ للأُمورِ[1]، والمُراد بالحُكم في الآية: القَضاءُ والفَصْلُ؛ أيْ: لا رادَّ لقضائه النّافذ الّذي لا يُردُّ، ولا يستطيع أحدٌ أن يُبطله[2].

❁ المَعْنى الإجْماليّ:

الله سُبحانَه يحكُمُ ويقضي، في خَلقِه بما يشاءُ، لا نقضَ لحُكمِه، ولا تغيير لكلماته

في هذه الآية يقولُ الله تعالى لنَبيه ﷺ: أوَلم يَنظُرِ الكُفّارُ أنّا ننصُرُ المُسلمينَ، ونفتَحُ لهم ديارَ المُشركينَ أرضًا بعدَ أرضٍ، فنَنقُصُ دارَ الكُفّارِ، ونَزيدُ في دارِ الإسلامِ؟ أفلا يعتَبِرونَ بذلك فيخافونَ ظُهورَهم على أرضِهم، وقَهْرَهُم إيّاهم؟ والله هو الّذي يقضي في خَلقِه بما يشاءُ، ويُعاقِبُ مَن يشاءُ، ولا يُبطِلُ أحدٌ حُكمَه بردٍّ أو نقضٍ أو تغييرٍ، فما حكَمَ اللّه به مِن العِقابِ لا يُبطِلُه أحدٌ، وهو واقِعٌ ولو تأخَّرَ، واللّه سريعٌ مجيءُ حسابِه، ومجازاتِه لعبادِه، وهو واقعٌ لا محالةَ، لا يدفعُه دافعٌ، فلا يَستعجل أحدٌ منهم بالعذابِ؛ فإنَّ كلَّ ما هو آتٍ قريبٌ[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيّ:

دلالة عطف هذه الآية على ما قبلها:

بشائر النّصر تلوح، بعد الإبلاغ والتّهديد

الجملة في قوله جلّ شأنه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَاۚ﴾ معطوفة على الجملة في قوله تعالى: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾، على تقديرٍ يقتضيهِ المقامُ؛ أيْ: أأنكروا نزولَ ما وعدناهم؟ أو: أشَكّوا؟ أو: ألم ينظروا في ذلك؟ أو: ألم يروا ﴿أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ﴾؟[4]، والغرض من عطف الجملة إنذار المكذّبين بأنّ ملامح نصر الله تعالى لنبيّه ﷺ قد لاحت وبانت، فكان تعقيب

(1) ابن منظور، لسان العرب، والزّبيديّ، تاج العروس: (حكم).
(2) الغزنويّ، باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: 2/756، والمراغيّ، تفسير المراغيّ: 13/118.
(3) ابن جرير، جامع البيان: 13/580، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، والسّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 420.
(4) الآلوسيّ، روح المعاني: 13/173.

الجملة المعطوف عليها بهذه الجملة يُفيد الاحتراسَ من أن يتوهّموا أنّ العقابَ بطيءٌ وغيرُ واقعٍ بهم.

بلاغة تعقيب هذه الآية بما سبقها:

الاحــتراسُ مـنِ استبطاءِ رُؤيـة نَصْرِ الله تعالى

عقّب النّظمُ الكريم الآيةَ السّابقة المُخبِرة عنِ الوعيدِ بقوله تبارك اسمه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ احتراسًا من أن يتوهّموا أنّ العقابَ بطيءٌ وغيرُ واقعٍ بهم، وفيها كذلك بِشارة للنّبيّ ﷺ بأنّه سيُدرِكُ نصرَ الله تعالى له في حَياته؛ فقد جاءت أشْراطُه، كما أنَّ فيها احتراسًا مِنَ اليأسِ باسْتِبْطاءِ رُؤية نَصْرِ الله تعالى لِدينِه الحقِّ[1].

بلاغة الاستفهام في قوله: ﴿أَوَلَمْ﴾:

إنــكــارُ شـكِّ الكفّار، في وقوع العذابِ بِهِمْ

جاءَ الاستفهامُ في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ لإنكار الوقوع بمعنى النَّفْي، ونَفْيُ النَّفي إثباتٌ؛ لأنَّ الاستفهامَ داخِلٌ على (لم)، ويكون الغرض منه الرَّدُّ على شكّهم في إيقاع العذاب بهم؛ أيْ: "أأنكروا نزول ما وعدناهُم؟ أو أشكّوا؟ أو: ألم يَنْظُروا في ذلك؟ أولم يرَوا أنّا نأتي الأرض؟"[2] ، فلمّا لم يكن ثَمّ تغيير في تَعَنُّتِهم ولُبْثِهم في الكُفْرِ؛ دلَّ ذلك على أنّهم لم يأخذوا الوعيد مَأْخَذًا جادًّا، فأنكر عليهم ذلك بِذِكْرِ ملامِحِ دُنوِّ العذابِ مِنْهُم.

سِرُّ التَّعبير بالرُّؤية في قولِهِ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ﴾:

تـأكـيـد تـحـقّـق تباشير النّصر

في قوله جلّ شأنه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ عبّر النَّظْمُ بالرُّؤيَةِ، وهي محتملة أن تكون بصريّةً، والمعنى: أوَلَم يروا أنّا نُحْدِثُ في الدُّنيا مِنَ الاختلافاتِ الخرابَ بعدَ العَمار، والموتَ بعد الحياةِ، والنَّقْصَ بعدَ الكمالِ؟ وهذه تغيّرات مُدْرَكَةٌ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/170 - 171.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/27 - 28.

بالحِسِّ؛ أيْ: أنَّهم رأوا بأعينِهم آثار ذلك النَّقص[1]، ويجوز أن تكون عِلميّةً، والمعنى: ألَم يَعْمَلوا ما حلَّ بأرضِ الأمم السّابقة مِن نقص[2]، وبِأرْضِهم بما بَلَغَهُم مِن أخبارٍ؟ وقد عبّر بالرّؤية لبيان أنَّ نُقْصانَ الأرض قد حَدث وأنّهم عرفوه وبَلغَهُم، فهو بحيث أنْ يُرى ويُشاهَد ويُعلم، ففيه تأكيدٌ لوقوعِ تباشيرِ النَّصْرِ.

دِلالة التَّعبير بقوله تعالى: ﴿أَنَّا﴾:

تعظيمُ الإتيانِ وتأكيدُه، أنسَبُ في مقامِ الإنكارِ

في قوله جلّ شأنه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَاۚ﴾ جاء المُسنَدُ إليه ضميرًا بصيغَةِ التَّعظيم؛ أيْ: أنّا نأتي الأرضَ بما لنا مِنَ العَظَمَةِ[3]، كما أنَّ التَّعبير بـ (أنّ) مفتوحةَ الهمزةِ دالٌّ على تأويلها بمصدرٍ تقديرُه: ألَم يَرَوْا إتْيانَنا الأرضَ نَنْقُصُها، وإنّما عبّر بالجُملة الاسميّةِ المُصدّرة بحرفِ التَّأكيدِ دونَ المصدرِ المُفرد للدّلالة على تأكيد مَضْمونِ الجملة وتقويةِ الخبَر، وهذا التّأكيدُ يُناسِبُ غرضَ الإنكار من الاستفهام.

سِرُّ التَّعبير بقوله: ﴿نَأْتِي ٱلْأَرْضَ﴾:

تحوُّلُ الأرضِ إلى دار الإسـلام، بـالإتيـان إليها فحسب

في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَاۚ﴾ عبّر النّظمُ عن أخْذِ أرض الكفّار وتحوّلها إلى دار الإيمان بالإتيان؛ لِما في ذلك من جمالٍ وقوّة في التَّعْبيرِ، فالإتْيانُ يدلُّ على الحضور، فعبّر به عن أخذ أرضهم وتحوّلها إلى دار الإسلام للدّلالة على قوّة الأخذ، ففي لفظ الإتيان المُؤذِن بالاستواء المحتوم والاستيلاءِ العظيم من الفخامة ما لا يخفى، كما في قوله ﷻ: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: 23][4]، كما أنّ فيه دلالةً على سهولة أخْذِ تلك الأرض، فهي تحوّلت إلى دار إيمانٍ بمجرّد الإتيان،

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 13/173.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/171.
(3) البقاعيّ، نَظْم الدّرر: 10/364.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/28.

ففيهِ تعبير عن القوّةِ ونفاذ الأمر، وأنّ لا منازعَ في نَشْرِ هذا الدّين، ولا تَحول دونَه قوّةٌ.

دِلالة التّعبير بالمُضارِع ﴿نَأۡتِي﴾:

تـوسُّـع دائـرةِ الحقِّ لا تَتَوقّف، لأنّ الحقّ ظاهر لا محالة

عبّر النّظمُ الكريمُ بالفِعْلِ المضارع ﴿نَأۡتِي﴾ في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا نَأۡتِي ٱلۡأَرۡضَ﴾ تعبيرًا عن تجدُّد ذلك واستمرارِه، فإنَّ مجيء المؤمنين بالتّمكّن من أرض المشركين دائمٌ لا يتوقّف في وقت نزولِ الآيات، كما أنَّ فيه تصويرًا للحالِ باستجلابِ الصّورة، لا سيّما وأنّه قد ذكَر الرّؤيةَ، فقال: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا نَأۡتِي ٱلۡأَرۡضَ﴾.

دِلالة التّعريفِ بـ(ال) في ﴿ٱلۡأَرۡضَ﴾:

النّـقـصـانُ في أرضِ الأقـوامِ، سنّة ربّانية باقية على الدّوام

أدخل النّظمُ الكريم لامَ التعّريفِ على الأرضِ في قوله تبارك اسمه: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا نَأۡتِي ٱلۡأَرۡضَ نَنقُصُهَا مِنۡ أَطۡرَافِهَاۚ﴾؛ للدّلالة عَلى العَهْدِ، فالمُرادُ مِنَ الأرضِ أرضُ الكفرة[1]، وهي الأرض الّتي تحتَ سلطانهم ونفوذهم، ويكون ذلك إيقاظًا لهم لما اسْتَوْلى عليهِ المسلمون من أرض العدوِّ فخرجت عن سُلطانه، فتنقُص الأرضُ الّتي كانت في تَصَرُّفهم وتزيد أرض الإسلام[2]، ويَحْتَمِل أن تكون اللّامُ لامَ الجنس، والمعنى "نأتي أيّةَ أرضٍ مِن أرضِ الأُمَم"[3]، فيكون إتيان أراضيهم حقيقة راسخة سائرة في كلّ زمان، فليس الإتيان بذلك الوصف مقتصرًا على أرضهم.

بلاغة المجاز في لفظ ﴿ٱلۡأَرۡضَ﴾:

ذَكرَ المكان، وأراد أهـلـه، في إطـار التّصوير المجازيّ

أطلق النّظمُ الجليل لفظ ﴿ٱلۡأَرۡضَ﴾ في قوله جلّ شأنه: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا نَأۡتِي ٱلۡأَرۡضَ نَنقُصُهَا مِنۡ أَطۡرَافِهَاۚ﴾ على سكّانها وأهلها مجازًا، فذكر المحلّ وأراد الحالَّ به، كما في قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾

(1) البقاعيّ، نَظْم الدّرر: 10/364.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/171.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/171.

[يوسف: 82] "بقرينة تعلّق النّقص بها؛ لأنّ النّقص لا يكون في ذات الأرض، ولا يُرى نقصٌ فيها، ولكنّه يقع فيمَن عليها"[1].

دلالة الإسناد في قوله: ﴿أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ﴾:

أُسند إتيان الأرض إلى الله تعالى، في قوله تعالى: ﴿أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ﴾، للدّلالة على أنّ الله تعالى مع جيش المسلمين الّذي يأتي الأرضَ الّتي يلتقي المسلمون فيها أهلَ الشِّرك، فَيَنْقُصها ويأخذها جزءًا جُزءًا مِن دائرة الكفر إلى أرض الإسلام[2].

الله تعالى مع عباده المسلمين، يأتي الأرضَ معهم، بنصرهم وتمكينهم

سِرُّ التَّعبير في قوله: ﴿نَنقُصُهَا﴾:

في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ للدّلالة على الأخذ من أرضِ المشركين بحيث تكون أقلّ، وينقص من نفوسهم بالتّدريج، فالنّقص هو الأخذ من جملة الشّيء فيكون أقلّ[3]، وذلك "بأنْ نفتحَها على المسلمين شيئًا فشيئًا، ونُلحقَها بدار الإسلام، ونُذهب منها أهلها بالقتل والأسر والإجلاءِ. ومثلُه قوله عزَّ سلطانُه: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ۚ أَفَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [الأنبياء: 44]"[4].

زوال الأرض من الكافرين، نقصانٌ في شأنهم، وتهوين من قدرهم

وممّا يُذْكَر في سِرِّ التَّعبير بالنَّقص أنَّ المُراد ما يطرأ عليها من تَغْيير وتبديلٍ، وما يُصيب النّاس في أرزاقِهم وأعمارهم، وإذا كان الّذي يَحْدُث في الأرض من نقصٍ عند أهلَ الكُفْرِ يحدث إزاءَه ما يقابله من زيادة؛ فَلِماذا آثر التَّعبير بالنَّقص؟ والجواب عن ذلك: أنَّه آثرَهُ لأنَّه أراد الإلْفاتَ إليه؛ لأنَّ النَّقصَ هو الّذي يهتَمُّ له الإنسان أكثر من اهتمامهِ بالزّيادة، ولأنَّ المقامَ هنا مقامُ تهديدٍ، فناسبه التَّعبير بالنَّقص.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/171.
(2) محمّد أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/3970.
(3) البقاعيّ، نَظْم الدّرر: 10/364.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/28.

دِلالة التَّعبير بالمضارعِ ﴿نَنقُصُهَا﴾:

نـقـصـان أرض أهـل الـبـاطِـلِ الزّاهق، وعدٌ من الله للمؤمنين، في كلّ حين

عبّر النّظم الكريم بالفعل المضارع ﴿نَنقُصُهَا﴾ في قوله تبارك اسمه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَاۚ﴾ تعبيرًا عن تجدّد نقصان أطرافها من حولهم، واستمرار فَقْدِهم القرى الّتي توافقهم بالشّرك ومعاداة الإسلام؛ بأنّ آلَت إلى حكم المسلمين، وأنّ ذلك ظاهرة مستمرّة، والمعنى "يفتح الله على المسلمين ممّا يَزيدُ به في أرضِ أهل الإسلامِ بِقَتْلِ بعضِ الكفّار، واستسلام البعض حتّى يبيد أهلُها، على حسب ما نعلمه حكمة من تَدْبيرِ الأمور وتقليبها حالًا إلى حالٍ حتّى تنتهيَ إلى مستقرّها بعد الحسابِ"[1].

دلالة ﴿مِنْ﴾ في ﴿مِنْ أَطْرَافِهَاۚ﴾:

الـشّـروع بالنّقصان، بدأ مِن تلك الأطراف

في قوله جلّ شأنه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَاۚ﴾، جاء حرف الجرّ ﴿مِنْ﴾ الابتدائيّة؛ للدّلالة على أنّ الشّروعَ بالإتيان كان من بداية تلك الأطراف والحدود، وفي ذلك دِلالة على أنَّ النّقصان بدأ من هناك، ولكنّه لا يتوقّف، بما دلّ عليه الفعلُ المضارعُ (ننقص).

سِرُّ التَّعبير بلفظ (الأطرافِ):

الأطـرافُ منتهى ما في حوزتهم مِنَ الأرض

آثَرَ النَّظمُ الكريم التّعبيرَ بالأطرافِ في قوله جلّ شأنه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَاۚ﴾ دون النّواحي؛ لأنّ "الطّرف المنتهى، وهو موضعٌ مِنَ الشّيء ليس وراءه منه شيءٌ"[2]، فالمُرادُ بيانُ نقصانِ الأرض الّتي هي لَهُم؛ أيْ: حيثُ ينتهي وجودُهم، أمّا النّواحي فَهي تدلُّ على مختلف اتِّجاهاتها فيكون بلا تحديدٍ، أمّا الأطراف فَهي دليلٌ على الحدود الّتي عهدوها، فيكون الإخبار بنقصانها بهذا الوصف أوقعَ في أنفسهم ممّا لو أخبر بأنّ نقصانها كائنٌ مِنْ كُلِّ

(1) البقاعيّ، نَظْم الدّرر: 10/364.
(2) البقاعيّ، نَظْم الدّرر: 10/365.

النّواحي، إذِ النّواحي لا تقتضي القربَ والحدودَ. وممّا يُذكر في سِرِّ التّعبير بالأطراف أنَّ نُقصانها يُتوَصَّل به إلى توهينها وإزالتها[1].

دلالة الواو في قوله: ﴿وَٱللَّـهُ يَحۡكُمُ﴾:

الواو في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ﴾ عاطفة، حيث عطفت هذه الجملة على قوله: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ﴾، والغرض من ذلك التّأكيد على المقصود منها، وهو الاستدلالُ على أنَّ تأخيرَ الوعيدِ لا يدُلُّ على بطلانه[2].

تـأخـيرُ الـوعـيـدِ لا يـــدُلُّ عـلى بـطـلانـه، فالله يُمهل ولا يُهمل

دلالة التّعبير بالجملة الاسمية ﴿وَٱللَّـهُ يَحۡكُمُ﴾:

الجملة في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ﴾ اسميّة دالّة على تأكيد مضمونها لدِلالَتِها على ثبوت المعنى ورسوخِه، وقد جيء بها للاعتراضِ تأكيدًا لمضمون الكلام السّابق[3]، فقوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا﴾ حُكمٌ وقضاء منه، فالتّعبير عن كون الله تعالى يَحْكُمُ: يدلُّ على تأكيدِ ذَلِكَ.

حـكـمُ الـلـه تعالى في خلقه وملكوته، ثابتٌ مؤكّدٌ لا ريب فيه

سِرُّ التّعبير بالإظهار دون الإضمار:

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بالاسْمِ الظّاهر في قوله تبارك اسمه: ﴿وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ﴾ دون الضّمير الّذي جاء في صَدْرِ الآية؛ لتربيةِ المهابة والتّذكير بِما يَحْتَوي عليهِ الاسْمُ العظيمُ مِن معنى الإلهيَّة والوحدانيَّة المقتضية عدمَ المنازع، ولتكون الجملة مستقلَّة بنفسها؛ لأنَّها بمنزلة الحكمة والمثل[4].

ورود اســـم الجلالة، غرضه خَـلْـعُ المـهـابـةِ والجلالة، على حُكْمِهِ تَعالى

بلاغة الالتفات في الآية:

في الآية التفاتٌ مِنَ التّكلّم إلى الغَيبة، وذلك بحسَبِ ما يقتضيه الاسمُ الظّاهرُ مِنَ الدّلالة على الغَيبة لتعظيم إثباتِ الحُكم لنفسه ﷻ، فقد "أثبت لنفسِهِ تعالى أمْرًا كُليًّا يندرجُ ذلك فيه، فقال لافتًا الكلامَ

أعظم العظمة مـا عـبّر عـنـه بالاسم الأعظم (الله)

(1) الرّاغب، المُفردات: (طرف).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/172.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/28.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/172.

مِن أسلوبِ التَّكلُّم بالعظمةِ إلى الغَيبة هي أعظَمُ العظَمَةِ بالاسْم الأعظم: ﴿وَٱللَّهُ﴾"[1]، كما أنَّ في ذلك مِنَ الفَخامةِ أعلاها بافْتِتاحِ الجُمْلَةِ بالاسْمِ الأحسَنِ الدّالّ على الإلهيَّة المناسبة للإخْبارِ عَنِ الحُكْم.

دلالة كون المُسنَد فِعْلًا في ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ﴾:

حكمُ الله تعالى دائـمٌ مُتجدّد، لا يـجـري عليه الزّمانُ

جاء المُسنَدُ فعلًا مضارعًا ﴿يَحْكُمُ﴾ ضِمْنَ الجملة الاسميّة مُخبرًا به عن المبتدأ وهو الاسمُ الأحسن (الله) للدّلالة على تجدُّدِ الحكم ودوامه، وأنّه لا ينقَطِعُ بمرّ الزّمان، فيكون الثّبوت في الجملة الاسميّةِ دائمًا متجدّدًا.

دلالة حذف متعلّق الحكم في الآية:

حُـكـم الـلـه بـالـعـزّة لأتباع النّبيّ الخاتم، وبالدّحر لأعدائه

حُذف متعلّق الحُكم في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ﴾؛ لإفادَةِ العموم وتَشْويقِ النُّفوس، والمُرادُ: يَحْكُمُ ما يشاءُ كَما يشاء؛ فقد حكم لأتباعِكَ بالعِزِّ والسّيادة وعلى أعدائك بالقَهْرِ والإذلال، وهذا ما تَحَقَّق في عَهْدِ النَّبي ﷺ والخلفاء من بعدِه لِحُسْنِ علاقَتِهم بالله ربِّ العالمين.

بلاغة موقع جملة ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾:

حكمُ الله تعالى نافِذٌ لا يُرَدّ

الجملة في قوله تعالى: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ تعليليّة؛ بيّنت علّةَ الحكم السّابق، فالله تعالى يَحْكُمُ ما يُريد؛ لأنَّهُ لا رادَّ لِحُكْمِه ولا مُعَقِّب[2]، فَهي اعتراضٌ "لبيانِ عُلوِّ شأن حُكمِه ﷻ، وقيل: نصبٌ على الحاليّة؛ كأنّه قيل: والله يحكمُ نافذًا حُكمُه، كما تقول: جاء زيدٌ لا عمامةٌ على رأسِه؛ أيْ: حاسِرًا"[3]، وأفاد الحالُ تقييدَ الحُكمِ بِكَوْنِه لا معقّب لحُكمِه؛ إذْ لا يَخْفى أنَّ الله تعالى هو الحاكمُ ﷻ، فجيء بالحالِ لِبَيانِ انْتِفاءِ عوارضِ نفاذ حُكْمِه.

(1) البقاعيّ، نَظْم الدّرر: 10/365.
(2) البقاعيّ، نَظْم الدّرر: 10/365.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/28.

دلالة نفي التّعقيب في الآية:

لا رادّ لحكم الله سُبحانه، ولا مُعقّب لحُكمه

نفى النَّظْمُ الكريم وجود المُعقّب في قوله جلّ شأنه: ﴿وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦۚ﴾ لأنّ المُعقِّب هو "مَن يَكُرُّ على الشّيء فيُبطله، وحقيقتُه: مَن يعقّبه ويُقَفّيه بالرَّدِّ والإبطال"[1]، فليس لأفعالِ الله تعالى وأحكامه من معقّب يُبطلها أو يردّ عليها؛ فهو الإلهُ الحقّ الواحِدُ. فجملةُ لا معقِّب لِحُكْمِه في موضع الحال، وهي المقيِّدة للفعل المُراد؛ إذْ هي مصَبّ الكلام؛ فليسَ الغرضُ الإعلامَ بأنَّ الله يَحْكُمُ، بلِ التَّنبيه على أنَّه لا معقِّب لحُكمِه.

دلالة النَّفي بالحرف ﴿لَا﴾ في الآية:

عرض السّياق، نفي مطلق، لأيّ معقّب على الله

جاء التَّعبير القرآني باستعمال ﴿لَا﴾ النّافية للجنس في قوله: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦۚ﴾ للدّلالة على نفي جنس المعقِّب انتفاء كُلِّ ما من شأنه أن يكون معقِّبًا من شريكٍ أو شفيعٍ أو داعٍ أو راغبٍ؛ فالغرَضُ هو نفيُ المُعقّب على حُكْمِ اللّه مُطلقًا[2].

دِلالةُ عطفِ قوله: ﴿وَهُوَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾:

سُـرعـة الحساب، دليلٌ على نفاذِ الحكم

الجملة في قوله تبارك اسمه: ﴿وَهُوَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ معطوفة على الجملة في قولِهِ جلّ شأنه: ﴿وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦۚ﴾ فهي دليلٌ آخَرُ "على أنَّ وعدَهُ واقع، وأنَّ تأخّره وإن طالَ، فما هو إلّا سريعٌ باعتبار تحقّق وقوعه"[3]، فعطف السّرعة في الحسابِ على الإخبار بكونه حاكمًا ﷻ للدّلالة على سُرعة نفاذ حُكمه؛ فهوَ سُبحانَهُ لا يشغله شأن عَن شأن، ولا حساب أحدٍ عن أحدٍ؛ لأنَّه بِقُدْرَتِه قيّومٌ على كل شيء.

دلالة ختام الآية:

حُـكـمُ الـلـه تَـعـالى، يـقَـعُ بلا تـأخيرٍ، على قـاعـدة (كُـنْ فيكون)

جاءَ في خِتام الآية قوله تعالى: ﴿وَهُوَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾، وهي عبارةٌ

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/28.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/172.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/173.

عن سُرعة الجزاء، وأنّه يقَعُ بلا تأخيرٍ، والإخبارُ عَن ذلك بعدَ ذِكْرِ نُقصان الأرض الدّالّ على الشّروع بإنزال العذاب بهم؛ للدّلالة على أنَّ وعْدَ الله تعالى مُنْجَزٌ لا يتأخّر وإن ظنّوه كذلك، فهو "يُعدُّ لكلِّ عملٍ جزاءَه على ما تقتضيهِ الحكمةُ من عَدْلٍ أو فضل حين صدورِه، لا يحتاج إلى زمان ينظر فيه ما جزاؤُه؟ ولا: هل عمل أو لا؟ لأنّه لا تخفى عليه خافية"[1]، فالعبارة تدلّ على سُنّة من سُنن الله تعالى، وقاعدة كلّيّة في حسابهِ وجزائه، بأنّه واقع لا محالةَ مع سُرعة نفاذه.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيّةُ:

الحكم والقضاء:

القضاء الفصل بين النّاس، والحكم إقامة العدل

القضاء: إحْكامُ الأمْر وإتْقانه وإنْفاذه لِجِهَتِه، قالَ تَعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فُصّلت: 12]؛ أي: أحْكَمَ خَلْقَهُنَّ، والقَضاءُ: الحُكْمُ، قالَ جلَّ شأنُه: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٖۖ﴾ [طه: 72]؛ أي: اصْنَعْ واحْكُم، ولِذَلِكَ سُمّي القاضي قاضيا؛ لِأَنَّهُ يُحْكِمُ الأحْكامَ ويُنْفِذُها[2]، وهو فصلُ الأمر قولًا كان ذلك أو فعلًا، كقوله تعالى: ﴿۞وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: 23]؛ أيْ: أمَرَ بذلك، وقال: ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الإسراء: 4]، فهذا قَضاءٌ بالإعلام والفصل في الحكم؛ أيْ: أعْلَمْناهُم وأوحينا إليهم[3]، والحُكم: المَنْعُ، وهوَ المَنْعُ مِنَ الظُّلْم[4]، والحُكْم بالشَّيء: أن تَقْضي بأنّه كذا، أو ليس بكذا[5]، وعلى هذا فالحُكم أعمُّ مِنَ القضاء؛ لأنَّه يَحْمِل معنى الإلزام ويدُلُّ على فَصْلِ الأمر قولًا كان أو فعلًا؛ بخلاف القضاء؛ فلا يوجِبُ الإلزامَ.

(1) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/365.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (حكم).
(3) الرّاغب، المفردات: (قضى).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حكم).
(5) الرّاغب، المفردات: (حكم).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع والعشرون، سورة الرّعد من الآية 16 إلى سورة إبراهيم الآية 25
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الرابع والعشرون، سورة الرّعد من الآية 16 إلى سورة إبراهيم الآية 25
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 24 ، 808 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-21-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 24 : المجلد الرابع والعشرون، سورة الرّعد من الآية 16 إلى سورة إبراهيم الآية 25.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-21-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1718375 بتاريخ 2024/02/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»